

العوامل الاجتماعية الجغرافية (الطبيعية) و مدى تأثيرها على ظاهرة الاجرام Social, geographical (natural) factors and the extent of their impact on the phenomenon of crime



معيزي علال

جامعة صفاقص (تونس)

nabilmaizi@yahoo.com

تاريخ النشر: 2025/06/04

تاريخ القبول: 2024/11/11

تاريخ الارسال: 2024/03/17



ملخص: نهدف من خلال هذه الدراسة الى محاولة تسليط الضوء على العوامل الاجتماعية و الجغرافية (الطبيعية) التي تلعب دوراً حاسماً في تأثيرها على الظاهرة الإجرامية، ومن العوامل الاجتماعية التي تأثر في الظاهرة الإجرامية هي بيئة الأسرة، والوسط التعليمي المتمثل في عدم كفاءة التعليم، بالإضافة إلى العوامل الخاصة بالبيئة المهنية، أما العوامل الجغرافية (الطبيعية) المهنية للجريمة تشمل العوامل المناخية المتمثلة في جملة عوامل الحرارة تقلبات الطقس، بالإضافة إلى العامل الطبوغرافي الذي يؤثر بشكل كبير على الظاهرة الاجرامية نظرا للعلاقة المرتبطة بين الموقع والكثافة السكانية والثروة.

الكلمات المفتاحية: العوامل الاجتماعية؛ العوامل الجغرافية؛ الجريمة؛ العامل الطبوغرافي؛ الكثافة

السكانية.

Abstract: Through this study, we aim to try to shed light on the social and geographical (natural) factors that play a decisive role in their impact on the criminal phenomenon , Among the social factors that influence the criminal phenomenon are the family environment, the educational environment represented by inefficient education, in addition to factors specific to the professional environment, As for the geographical (natural) factors that predispose to crime, they include climatic factors represented by temperature factors and weather fluctuations, in addition to the topographical factor that greatly affects the criminal phenomenon due to the linked relationship between location, population density and wealth.

key words: social factors; geographical factors; the crime; topographic factor; Population density.

مقدمة:

الإنسان حتما يتأثر بالبيئة التي يعيش فيها وقد عبر على ذلك منذ زمن بعيد بالقول الشهير أن الإنسان ابن بيئته، فعدم كفاية التأثير الذي تحدثه العوامل الداخلية في سلوك المجرم أدى بالضرورة إلى البحث عن العوامل الخارجية التي تكمل ما تحدثه العوامل الداخلية في شخصية الإنسان، والتأثير على سلوكه الإجرامي لدى وجب البحث في هذه العوامل والمدى التي يمكن لها أن تحدثه للإنسان بصفة عامة والتأثير على سلوكه الإجرامي بصفة خاصة، وطبيعة التأثير الذي تقوم به هذه الظروف يكون نسبيا ويكون تكاملي، فالتأثير النسبي يتضح من خلال التباين الذي ينعكس على الأفراد للبيئة وذلك بحسب درجة اتصالهم بالعوامل، وحتى تأثير هذه العوامل يختلف من مكان إلى آخر ومن زمن إلى آخر، والعوامل الخارجية و التي هي موضوع دراستنا ترتكز أساسا في العوامل الاجتماعية والطبيعية (الجغرافية) ، بحيث أنّ أي تغيير أو تعديل في هذه العوامل قد يؤثر سواء بشكل ايجابي او سلبي، خاصة العوامل الاجتماعية التي لها دورا بارزا في انتشار أو التقليل من الجرائم.

وهذا ما سنتطرق اليه من خلال هذه الدراسة بذكر وشرح أبرز هذه العوامل الاجتماعية و الجغرافية ، ومدى تأثيرها على ظاهرة الاجرام.

ومن خلال هذه الدراسة نحاول الاجابة على الاشكالية الآتية:

ما مدى تأثير العوامل الاجتماعية والجغرافية (الطبيعية) على ظاهرة الاجرام؟

و قبل التطرق إلى الاجابة على هذا السؤال حري بنا الوقوف عند مفهوم (الجريمة) من الناحية القانونية ثم التطرق إلى مدى تأثير العوامل الاجتماعية و الجغرافية (الطبيعية) على ظاهرة الاجرام.

1. مفهوم الجريمة من الناحية القانونية:

الجريمة هي فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية ويقرر القانون لهذا الفعل عقوبة أو تدبيرا من تدابير الأمر ومن هذا التعريف تتضح عناصر الجريمة .

1.1 الجانب المادي: فلا جريمة إذ لم يرتكب فعل ويقصد بالفعل السلوك

الإجرامي سواء كان فعلا إيجابيا كتحرّك يد الجاني لسرقة مال المجني عليه أو

رفع يده للاعتداء عليه أو كان امتناعا عن فعل كامتناع القاضي عن الحكم في

دعوى طرحت عليه، أو امتناع الأم عن إرضاع طفلها حتى يهلك.

والأصل أن يترتب عن الفعل نتيجة التي تعتبر اعتداء على حق فتحرّك يد الجاني لسرقة مال المجني

عليه يجب أن تنتهي إلى نتيجة هذا الفعل وهي نقل المال من المجني عليه إلى الجاني مما يعتبر اعتداء

على حق الملكية الذي يحميه القانون، كما أن الفعل المادي في جريمة القتل يجب أن ينتهي إلى

إحداث وفاة المجني عليه مما يعتبر اعتداء على حق الفرد في الحياة وهو حق يحميه القانون.

ولكن النتيجة ليست عنصر من عناصر الجريمة إذ أن القانون يعاقب أحيانا على الفعل الذي لم يترتب عليه النتيجة و هو ما يسمى بالشروع. (فرج، 1976)

2.1 الجانب القانوني: وهو كون هذا الفعل غير مشروع أي يحرمه قانون العقوبات أو القوانين المكملة له، فالاعتداء على الحياة فعل غير مشروع لأن قانون العقوبات يحرمه (المواد 254 إلى 263 من قانون العقوبات الجزائري)، كما يشترط أن يقرر القانون عقوبة أو تدبيرا لهذا الفعل غير المشروع (مادة 1 من قانون العقوبات الجزائري).

3.1 الجانب المعنوي: ويشترط توافر إرادة جنائية صد عنها الفعل غير المشروع ويقصد بالإرادة الجنائية إرادة الإنسان المدرك المميز واختياره الحر للقيام بالفعل غير المشروع لذلك يتعين أن تكون إرادة الجاني معتبرة قانونا حتى تكون عنصرا في الجريمة، فإذا انتفت هذه الإرادة فلا تقوم المسؤولية الجنائية، ويطلق على الأسباب التي تجرد الإرادة من قيمتها القانونية موانع المسؤولية الجنائية.

2. العوامل الاجتماعية ومدى تأثيرها على ظاهرة الاجرام:

العوامل الاجتماعية هي العوامل القريبة جدا من الفرد و التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في بناء شخصيته و ردود أفعاله منذ ميلاده و تجعل منه شخصا مهينا لارتكاب الجرائم حيث تتمثل في مجموعة الظروف التي تحيط بشخص معين و تميزه عن غيره، و الظروف الاجتماعية هنا تقتصر على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص و بين فئات معينة من الناس و يختلط بهم اختلاطا وثيقا و ترتبط حياته بحياتهم لفترة من الزمن و هؤلاء هم أفراد أسرته و مدرسته و عمله، وقد اثبتت التجارب أن سلوك الفرد يتأثر الى درجة كبيرة بمن حوله و خاصة المقربين.

1.2 العوامل الخاصة بالوسط الأسري: تعتبر الأسرة البنية الأساسية والقاعدية والتي يمارس فيها الفرد أولى علاقاته الإنسانية، وفيها يتم التشكيل الأساسي لشخصيته حيث أنها تشمل أقوى المؤثرات التي تواكب نموه منذ طفولته، فهي الحصن الاجتماعي الذي تنمو فيه بذور الشخصية الإنسانية وتوضع فيه اصول المجتمع الاجتماعي لأنه كما يتشكل الوجود البيولوجي للجنين في رحم الأم فإنه يتشكل الوجود الاجتماعي للطفل في حضن الأسرة. (عثمان، علم النفس الاجتماعي التربوي، 1974)

ان الأسرة كذلك تمثل الإطار الاجتماعي الأول في حياة الطفل، حيث ان الجزء محكوما بالضرورة بقانون الكل (بول، 1961)، فإن عملية التنشئة الاجتماعية في الوسط الأسري خاصة تحتل مكانة بالغة الأهمية حيث هي العملية التي يتم من خلالها اكتساب القيم والاتجاهات والنماذج السلوكية التي تميز الفرد عن الآخر وفي الوقت نفسه تميز ثقافة التي ولد فيها وإذا كان هذا هو شأن عملية

التنشئة الاجتماعية فإن صميم أهميتها هو ممارسات الوالدية وطرق معاملتهم ومحتوى هذه المعاملات وكيفية إدراك الطفل لها.

وإذا كان الأبناء يتأثرون بالاتجاهات الوالدية نحوهم فإن هذا التأثير يبقى لديهم محفورا في أعماقهم حتى نهاية العمر فبقدر ما ينظر إليهم نظرة رفض أو إشفاق أو حماية زائدة بقدر ما ينظرون إلى أنفسهم نظرة من يستحق الإشفاق أو الرفض أو الحماية الزائدة وقيس على ذلك التدليل أو القسوة أو التسلط أو التذبذب إلى غير ذلك من الاتجاهات الوالدية غير سوية (شادية، 1991).

وللأسرة أهمية في علم الإجرام لأن لها دور في تكوين الشخصية ، فهي تعتبر وسيطا ضروريا وهاما في تربية الطفل وتلقيه القيم العامة للمجتمع واكتسابه أنماط وسلوكات مقبولة من المجتمع وفي هذا الإطار يولي الباحثون الاجتماعيون اهتماما متزايدا بالأسرة والدور الذي تلعبه بالنسبة للحدث الذي ينحدر منها ولا شك أن البيت المتداعي اجتماعيا هو من أهم العوامل الرئيسية التي تهيئ للحدث الانحراف (آخرون، 1982) وهذا تؤكد مجموعة من الأبحاث و الدراسات إذ أن أي خطأ تقوم به الأسرة خلال فترة تربيتها أو إنشاءها للطفل بالطريقة الغير الصحيحة، تؤدي في غالب الأحيان إلى إنشاء شخصية غير سوية في المستقبل مما يؤدي إلى الاجرام والانحراف.

وكثيرا ما يذهب الباحثون والكتاب في ميدان الانحراف والأسرة إلى اعتبار ظروف البيئة الأسرية من العوامل الأساسية التي تنتج الانحراف، أو على الأقل توفر البيئة الخصبة لأفرادها لينغمس في عالم الجريمة والانحراف وهذا بالنظر إلى جملة من المعطيات التي ترتبط بها والذي من بينها ميل او سقوط بعض من افراد الاسرة في طريق الجريمة وكذا طريقة التنشئة الغير سوية من قبل الوالدين وطبيعة العلاقات بين افرادها حيث كثيرا ما تعني اسر المجرمين بما يسمى بالتفكك الاسري بنوعيه.

2.2 العوامل الخاصة بالوسط التعليمي: تمثل البيئة المدرسية Le milieu scolaire، هي الوسط البيئي التالي بعد الأسرة الذي يصادفه الصغير ويمضي فيه وقتاً طويلاً أحياناً عما يقضيه بين أفراد أسرته (مرعي أ، 2016).

إن المدرسة تمثل المجتمع الخارجي الأول الذي يصادف فيه الإنسان سلطة غير سلطة الوالدين وأفرادا غير أفراد أسرته، فهو لأول مرة يقضي ساعات طويلة بعيدا عن عائلته ويتعين عليه تبعا لذلك أن ينظم علاقاته مع أشخاص لا تربطه بهم العواطف الطبيعية ويعد ذلك تدريباً له على الحياة في المجتمع الكبير (جعفر، الاجرام و سياسة مكافحته، 1993)، وللمدرسة دور تهيئ هامة أي يتلقى فيها الطفل المعلومات والمعارف بالإضافة إلى تلقيه القيم الدينية والأخلاقية وتدريبه على الحياة الاجتماعية المشتركة عندما يخرج إلى المجتمع الكبير ومجتمع المدرسة لا يعد في ذاته من عوامل الإجرام بل على العكس فإنه يؤدي وظيفة تعليمية وتربوية و تهيئية خلال ساعات طويلة من اليوم يقضيها الطفل بعيدا

عن أسرته (الشاذلي، 2006)، فإن دور المدرسة في الحد من السلوك الإجرامي يتمثل في قول العالم فيكتور هيجو "إن كل مدرسة تفتح أبوابها يقابلها سجن مغلق"، ولكن هذا لا يمنع أن يكون للتعليم أثره العكسي في زيادة معدلات الجريمة ، فإذا ما أحسنت المدرسة أداء وظيفتها التعليمية و التهذيبية تعد عاملا يقي الطفل من الانحراف والإجرام والعكس صحيح فغياب الدور الطبيعي للمدرسة يمكن أن يكون من عوامل انحراف الصغير وإجرامه.

والمدرسة تعد مؤسسة تربوية تمثل البيئة الاجتماعية الثانية بعد الأسرة وتسمى بالوسط العارض أو العابر ولكن هذه المؤسسة يمكن ان تكون عامل نحو ارتكاب الجريمة متى ما انحرفت عن دورها التربوي والتعليمي كأن تصبح مكان للإهمال وعدم الرعاية الصحية والقسوة الشديدة مما يؤدي إلى إصابة الفرد بالعقد النفسية وبالتالي انصرافه عن الدراسة للانضمام إلى الجماعات المنحرف (Deci, 2000).

ويمكن القول ان العوامل الأساسية التي تؤدي الى الانحراف داخل المدرسة هي انعدام التفاعل بين المدرسة والاسرة، او معاملة المدرس الغير سوية، او الاختلاط ما بين الأطفال وارتباطهم بالصحة السيئة.

3.2 العوامل الخاصة بالوسط المهني:

يكون العمل من اختيار الإنسان بإرادته الحرة عادة أو هكذا يبدو حيث أن حاجة الشخص للإنفاق على نفسه أو على أفراد أسرته الذين يعولهم قد لا تترك له هذه الحرية في مجال اختيار العمل الذي يناسبه ويتفق مع أهوائه. وتعد بيئة العمل ونوع العمل الذي يزاوله الإنسان فيها من العوامل التي لها صلة بالانحراف الإنسان واتجاهه إلى ارتكاب السلوك الإجرامي. وقد يكون العمل مصدرا مباشرا للإجرام إذا خلق ظروفًا جديدة تقود الإنسان إلى ارتكاب أفعال إجرامية، كما قد يكون للعمل صلة غير مباشرة بالجريمة وترجع هذه الصلة غير المباشرة إلى أنه إذا كان عمل الشخص أو وظيفته هو الذي يحدد مستواه الاقتصادي باعتبار أن العمل هو الذي يحدد مقدار الدخل الفردي، فانه إذا ما كان هذا الدخل منخفضا في أساسه أو أن أزمة اقتصادية أصابته فقللت من قيمته أو أن هذا الدخل توقف فان ذلك من شأنه التأثير على سلوك الإنسان وربما دفعه إلى طريق الجريمة.

وفي بداية التحاق الإنسان بالعمل قد يلتحق به وهو لازال في سن الحداثة أو المراهقة وقد لا يتكيف الإنسان وهو في أول صلة له ببيئة العمل مع أوساط العمل التي يتدرب فيها على القيام بأصول حرفة أو مهنة معينة ، كما لو التحق بورشة فنية إما لعدم اقتناعه بالمهنة أو عدم رغبته في الاستمرار فيها أو لعد انسجامه مع من يتولون تدريبه ، وإذا فشل الشخص في تعلمه مهنة معينة وعجز عن سد احتياجاته فقد يلتجئ إلى ارتكاب جرائم المال لتغطية نفقاته كما أن الإنسان إذا ما مارس العمل قد لا يتكيف في الوسط الذي يعمل فيه نظرا لقسوة رب العمل أو عدم تشجيعه له أو تشغيله له أكثر مما

يستطيع أو لسوء علاقته بزملائه كل ذلك قد يؤثر على نفسيته ويصيبه بالقلق والاضطراب الذي قد يدفعه إلى ارتكاب السلوك الإجرامي (حسني، 1988).

كما تبرز صلة العمل بالإجرام إذا ما كان الشخص قد التحق بالعمل لظروف معينة أسرية أو اقتصادية أجبرته على ذلك وهو غير راض عن العمل الذي يقوم به نظرا لعدم اتفاقه مع ميوله ورغباته فيصبح ساخطا حاقدا كارها لعمله وقد يظهر هذه المشاعر في صورة الانحراف والاتجاه إلى الجريمة.

وإذا ما فشل الإنسان في عمله وطرد منه انقطع مورد رزقه وعجز عن الأنفاق على نفسه وعلى أسرته وإذا لم يكن لديه مورد رزق آخر، قد تدفعه الحاجة إلى المال إلى سلوك طريق الجريمة.

وإذا كان لبيئة العمل تأثيرها على كمية الإجرام فان بعض الأعمال أيضا لها دورها في تحديد نوع الإجرام حيث تساعد بعض المهن على اتجاه القائمين بما إلى نوع معين من الجرائم، من ذلك مثلا أن صانع المفاتيح والأقفال إذا كان لديه استعداد إجرامي فقد تساعد مهنته في ارتكاب جرائم السرقة عن طريق الكسر وفتح الأقفال، كما عرف عن رجال الأعمال في العصر الحديث اتجاههم إلى ارتكاب جرائم الصك دون مقابل الوفاء والغش التجاري والنصب والاحتيال حيث تسهل لهم ظروفهم ارتكاب هذا النوع من الجرائم والتي أطلق عليها سذرلاند " جرائم ذوى الياقات البيضاء".

كما تنتشر بين بعض الموظفين جرائم الرشوة والاختلاس والاستيلاء على المال العام، بينما ينتشر في وسط الأطباء ارتكاب جرائم الإجهاض.

3. العوامل الجغرافية (الطبيعية) و مدى تأثيرها على ظاهرة الاجرام:

يقصد بها دراسة العوامل التي تدفع الى الاجرام ويكون سببها بفعل الظواهر الطبيعية، بحيث أن سلوكيات الشخص تتأثر بفعل الظواهر الطبيعية، والجريمة ليست سوى صورة من صور سلوك الانسان، لهذا هناك صلة وثيقة بين القوى الطبيعية والسلوك الاجرامي، حيث قال بعض العلماء أن البيئة الطبيعية تصبح على المدى البعيد هي العامل الوحيد في تحديد سلوك الانسان كونها تتحكم في النمو والتطور العضوي للإنسان وهذا ما يؤدي الى اختلاف الاجناس والاعراق (منصور، 1991).

1.3 العوامل المناخية: تؤثر عدة عوامل مناخية في الظروف الجوية، ومن بين أهمها درجة الحرارة في الجو و تختلف درجات الحرارة من مكان لآخر بناءً على الارتفاع والانخفاض الجغرافي، ومدى قربها أو بعدها عن خط الاستواء، والبعد عن البحار والمحيطات. كما تتغير درجات الحرارة في نفس المكان مع تغير فصول السنة وتتابعها مثل الربيع والصيف والخريف والشتاء.

بالإضافة إلى درجة الحرارة، تؤثر حالة الطقس في الظروف المناخية. تشمل حالة الطقس عناصر مثل ضغط الجو، وانتشار الرطوبة، وحركة الرياح، وفترات النهار والليل، والأمطار، والضباب، والغيوم،

وغيرها. جميع هذه العوامل تعمل معًا على تحديد الظروف المناخية في منطقة ما وتأثيرها على البيئة والحياة في تلك المنطقة.

1.1.3 درجة الحرارة: ساد الاعتقاد منذ أمد بعيد بوجود علاقة وثيقة بين درجة حرارة الجو والسلوك الانساني فكتب مونتسكيه Montesquieu في كتابه روح الشرائع منذ ثلاثة قرون يقول ان عدد الجرائم يتزايد تدريجيا كلما اقتربنا من خط الاستواء ويتزايد تعاطي الخمر والادمان عليها كلما اقتربنا من القطبين، وفي القرن الماضي لاحظ كتليه Quetelet ان جرائم الاعتداء على الاشخاص ترتفع نسبتها في الجو الحار بينما تزداد جرائم الاعتداء على المال في الجو البارد وسميت هذه الفكرة بالقانون الحراري للجريمة The Thermic law of crime وهذا القانون يلقي تأييدا من معظم علماء الاجرام في مختلف دول العالم ، اذ انه ثبت من الاحصاءات التي أجريت في فرنسا فيما بين عامي 1826 و 1830 أنه في الجزء الشمالي الأكثر برودة في فرنسا كل 100 جريمة من جرائم الاعتداء على الأشخاص يقابلها 182 جريمة من جرائم الاعتداء على المال وانه في جنوب فرنسا حيث ترتفع درجة الحرارة وجد ان كل 100 جريمة اعتداء على الأشخاص يقابلها 49 جريمة فقط من جرائم الاعتداء على المال وتؤيد هذه الاحصائيات القانون الحراري للجريمة وتتطابق معه وكذلك الحال في ألمانيا وإيطاليا تتطابق الاحصاءات مع هذا القانون (منصور، المرجع السابق).

ولقد ذهب الروس إلى أبعد من ذلك فقالوا بأنه تطبيقا لهذا القانون أمكن التوصل إلى معادلة حسابية بمقتضاها يمكن تحديد عدد جرائم القتل التي تقع في أي شهر من شهور السنة في كل منطقة على حدة وذلك عن طريق اخذ متوسط درجة الحرارة في الشهر وضربه في رقم 7 ثم يضاف الى حاصل الضرب متوسط درجة الرطوبة في نفس الشهر ثم يضاعف حاصل الجمع بضربه في 2 فيكون المجموع الكلي هو عدد جرائم القتل ، وتفسير ذلك انه لو كان معدل درجة الحرارة في شهر مارس هو 15 درجة جريمة ولو كانت $2 \times [10 + (7 \times 15)]$ ومعدل درجة الرطوبة 10 درجات يكون عدد جرائم القتل يساوي $230 =$ درجة الحرارة هي الصفر في شهر ديسمبر في نفس المكان ودرجة الرطوبة 20 كان عدد جرائم القتل جريمة، فكلما انخفضت درجة الحرارة قلت جرائم الاعتداء على الأشخاص. $402 \times [20 + (7 \times 0)] =$

ودلت الاحصائيات التي أجريت في جمهورية مصر العربية بحسب عدد الجرائم في الاحصاء البوليسي على ان أعلى نسبة الجنايات القتل العمد والضرب المفضي الى الموت تكون في شهر أغسطس وان أقل نسبة لها تكون في شهر ديسمبر، كما اتضح ان جرائم العرض ترتفع أقصى نسبة لها في شهري مارس وأبريل في فصل الربيع وتنخفض إلى أقصى حد في ديسمبر ، وبالنسبة للجرائم الاعتداء على المال ترتفع في فصل الشتاء وتنخفض في شهور الصيف على العكس من جرائم الاعتداء على الأشخاص.

2.1.3 الطقس: يقصد بالطقس بعض الظواهر الجوية الضغط الجوي، ومدى انتشار الرطوبة في الجو، وحركة الرياح والمطر، والغيوم، الشمس.

استنادًا إلى استعراض آراء علماء الإجرام، يتبين أن هناك ظواهر لم تحظ بدراسة كافية، حيث يشير بعض الباحثين إلى أن ارتفاع الرطوبة يمكن أن يقلل من جرائم العنف، في حين يزيد من جرائم

القتل والإصابة الخطأ، أما الجفاف يشير بشكل واضح إلى زيادة جرائم الحرق العمد، كما يوضح البعض أن انخفاض الضغط الجوي يمكن أن يؤدي إلى زيادة جرائم العنف، وتشير دراسة أخرى إلى أن الأمطار الغزيرة تقلل من الجرائم. وعلى الجانب الآخر، يمكن لاعتدال الرياح أن يؤدي إلى انخفاض معدل جرائم الاعتداء المسلح.

بالإضافة إلى ذلك، يعتقد البعض أن تقلبات الطقس يمكن أن تؤثر في بعض الوظائف العضوية وبالتالي تؤثر في المزاج والسلوك، بالإضافة إلى ذلك، لاحظ بعض الباحثين تأثير الرياح على الغريزة الجنسية وقد تدفع الشخص إلى ارتكاب جرائم جنسية.

تُعد الدراسات التي قام بها الباحث الأمريكي دكستر إدوين غرانت أهم الدراسات في هذا المجال، حيث قام بدراسة حوالي 40,000 حالة جريمة في مدينة نيويورك و148 حالة قتل في مدينة دنفر، واستنتج من خلال الدراسات المتعلقة بمدينة نيويورك أنه عندما ينخفض الضغط الجوي وتكون الرطوبة منخفضة وتزداد سرعة الرياح، يرتفع مستوى حوادث العنف وعلى العكس، عندما يرتفع الضغط الجوي وترتفع درجة الرطوبة وتكثر السحب وتسقط الأمطار، ينخفض مستوى حوادث العنف.

ويفسر الباحث هذا التأثير إلى تأثير الظروف الجوية على حالة العواطف والطاقة الحيوية للأفراد، حيث يمكن أن يؤدي الضغط المنخفض والرطوبة المنخفضة والرياح المتزايدة إلى زيادة التوتر والاستثارة، مما يزيد من احتمالية حدوث أعمال العنف، وفي المقابل، يرى أن الضغط الجوي المرتفع والرطوبة المرتفعة والأمطار تهدئ الأفراد وتقلل من احتمالية التصرفات العدوانية.

2.3 العوامل الطبوغرافية: يشير مصطلح العوامل الطبوغرافية إلى موقع ارتكاب الجريمة، سواء كان في منطقة حضرية أو ريفية، ويعتقد أن الموقع يؤثر بشكل كبير على حدوث الجريمة، وذلك يرتبط بالعلاقة المرتبطة بين الموقع وكثافة السكان وثرواتهم.

في الولايات المتحدة، يتم استخدام معيار عدد السكان كميزان للتمييز بين المناطق الحضرية والريفية، حيث تُعتبر المناطق الريفية تلك التي يكون فيها عدد السكان أقل من 25,000 نسمة، رغم أنه يوجد اختلاف في الآراء حول هذا المعيار كونه ليس المؤشر الوحيد لتمييز المدينة عن الريف، إلا أنه يفضل استخدامه في مجال علم الإجرام نظراً لوضوحه وصعوبة الوصول إلى معيار عملي آخر يحل محله.

1.2.3 الاختلاف الكمي بين إجرام الريف وإجرام المدينة: مع تقدم الحضارة، يشهد التطور الاجتماعي زيادة في عدد الجرائم، يعود ذلك جزئياً إلى زيادة عدد القوانين المطبقة، مما يزيد من فرص ارتكاب مخالفاتها، بالإضافة إلى ذلك، يعزى تزايد الحاجات والرغبات الإنسانية إلى تقدم الحضارة، ويمكن أن يؤدي الجهد المبذول لتحقيق تلك الاحتياجات إلى سلوك إجرامي، وبسبب زيادة الكثافة السكانية، يتطلب الأمر تنظيمات أكثر لمواجهة التحديات الجديدة، يُرجع جزء كبير من الجرائم التي تحدث في المدن إلى انتهاك قوانين العمران والمساكن والمصانع والطرق، فضلاً عن تأثيرها على الصحة العامة، كما يعاني الأفراد ضعفاء العقول من صعوبة في التكيف مع التعقيدات البيئية الحضرية. وبناءً على ذلك، فإن احتمالية ارتكاب هؤلاء الأفراد للجرائم في المدن يكون أكبر من الريف.

إضافة الى ذلك التطور العلمي الذي قد يؤدي إلى استغلال بعض المجرمين للتكنولوجيا والأساليب العلمية في عملياتهم الإجرامية، وهذا يحدث أحياناً في المدن حيث يستخدمون تلك الأساليب في فتح الخزن وتزييف النقود، وهذا غالباً ما يكون من قبل اشخاص محترفين، فالمدن توفر بيئة مناسبة للأنشطة الإجرامية مقارنةً بالأماكن الريفية، إذ يكون من الصعب على الجناة أن يعيشوا دون اكتشاف في الأماكن الريفية.

بالمقابل، في المدن، يمكن للأفراد أن يعيشوا ويعملوا دون أن يستدرجوا انتباه جيرانهم القريبين، كما وان المجرمون في المدن يستفيدون من الحياة في دوائر اجتماعية واسعة بحرية، وهذه الحرية غير متوفرة بسهولة في الأماكن الريفية.

ويمكن أن تؤدي الهجرة من الريف إلى المدينة إلى زيادة معدلات الجريمة في المدينة، نظراً لأن الشباب الذكور المهاجرين الذين يسعون إلى تحسين ظروفهم الحياتية قد يواجهون صعوبات في التكيف مع البيئة الحضرية، وبناءً على ذلك، قد يلجأ بعضهم إلى القيام بأعمال جرمية لتحقيق أهدافهم.

ونظراً للظروف المعيشية والتربوية الريفية التي يعيشون فيها، يمتاز تكوين القرويين بالفروقات عن سكان المدن مما يساهم في مقاومتهم لجاذبية الحياة الحضرية، فالعائلات الريفية تتسم بالتماسك والقدرة على ممارسة الرقابة على تربية الأطفال، خاصة ان الرقابة تكون من طرف كافة أفراد القرية. وكما هو شائع ان الأعمال التجارية والصناعية في المدن متعددة ومتنوعة مما يعزز من احتمالية حدوث الجرائم (زغلول، 2006).

3.2.3 الاختلاف النوعي بين إجرام الريف وإجرام الحضر: لا يختلف إجرام الريف عن إجرام الحضر من حيث الكم فقط، ولكنه يختلف ايضاً من ناحية النوع.

• الصلة بين المكان وجرائم العنف ضد الأشخاص:

ترتفع معدلات الجرائم العنف ضد الأفراد في الأماكن الريفية بشكل أكبر من المدن، باستثناء جرائم العنف ضد الموظفين التي تحدث في المدن بنسبة أعلى. ويمكن تفسير زيادة نسبة جرائم العنف ضد الأفراد في الريف عن المدن بسبب خشونة طباع أفراد الريف وميلاهم لحل المشاكل بالعنف، بينما يتميز سكان المدن بطباع رقيقة ولينة، ويرجع هذا الاختلاف في الطباع إلى ارتباط سكان الريف بالطبيعة واعتمادهم على قوتهم البدنية في التعامل معها، أما سكان المدن فقد تأثروا بأساليب الحياة الحضرية الحديثة واعتمادهم على التكنولوجيا، مما جعل طباعهم أكثر رقة وحساسية.

تُفسر الظاهرة المذكورة أيضاً بوجود سيطرة أقل للشرطة على الأمن في المناطق الريفية مقارنةً بالمناطق الحضرية، وذلك نظراً لتناثر القرى في المساحات الواسعة في الريف، بالمقابل تتميز المناطق الحضرية بتركيز السكان في مساحة محدودة مما يسهل المراقبة والرقابة الأمنية.

أما بالنسبة لزيادة نسبة جرائم العنف ضد الموظفين العموميين في المناطق الحضرية، فقد يُعزى ذلك إلى تكرار تدخل الدولة من خلال موظفيها في معاملتهم للناس وفي علاقاتهم بالحضر، وهذا

التدخل يكون أكثر بكثير من الريف. كما يزداد التعامل المباشر والتفاعل بين المواطنين والموظفين في المدينة نتيجة تواجد فرص أكثر للاحتكاك بينهم.

• الصلة بين المكان وجرائم العنف ضد العرض:

تشير الإحصاءات الجنائية إلى زيادة نسبة جرائم العرض في المدينة مقارنة بالريف، وذلك يرجع إلى عدة أسباب. من بين هذه الأسباب، ارتفاع سن الزواج في المدينة مقارنة بالريف، وهذا يرجع جزئياً إلى استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج وانتشار التعليم والإعداد المهني الذي يحتاج وقتاً طويلاً. بالإضافة إلى ذلك، هناك قلة التماسك العائلي في المدينة وانتشار ظاهرة إقامة بعض الأشخاص بمفردهم في المساكن. يُضاف إلى ذلك تلاصق المساكن في المدن ومشاركتها بعض المرافق، وزيادة أزمة السكن وضرورة لعدة أسر للعيش في مسكن واحد وأحياناً في غرفة واحدة. وأخيراً، تعزى هذه الظاهرة إلى تعدد أماكن الترفيه في المدن الكبيرة، خاصة تلك التي تستخدم نساء لجذب الزبائن.

• الصلة بين المكان وجرائم العنف ضد الأموال:

يشمل مصطلح "جرائم الأموال" عدة أعمال غير قانونية مثل السرقة والنصب وخيانة الأمانة وإخفاء الممتلكات المكتسبة بشكل غير قانوني، بالإضافة إلى الرشوة واختلاس المال العام وتقليد وتزوير النقود، وتشير الدراسات إلى أن هذه الجرائم تكون أكثر انتشاراً في المدن بالمقارنة بالأماكن الريفية. توجد عدة أسباب تفسر انتشار هذه الجرائم في المدن أكثر من الريف، حيث تعقد المعاملات والحياة التجارية في المدن يجعلها أكثر تعقيداً، وهذا يزيد من اختلاف المصالح بين الأفراد وقد يؤدي إلى زيادة فرص ارتكاب الجرائم التي تنطوي على الطمع في ممتلكات الآخرين. كما يكون هناك فرص أكثر للسرقة في المدن بسبب توافر الأشياء الثمينة والقابلة للسرقة بكميات كبيرة وسهولة إخفائها. بالإضافة إلى ذلك، تكون توزيع المغانم أسهل في المدينة وتكون الإنفاق عليها أكثر، نظراً لتوفر أماكن الترفيه والتسليه. وهناك سبب آخر يتمثل في أن ظروف الحياة في المدن قد تؤدي إلى زيادة حالات التشرد وعدم وجود فرص كافية للكسب المشروع، مما يدفع بعض الأشخاص للجريمة المالية لتحقيق مصالحهم.

الخاتمة:

مما لا شك فيه أن الظاهرة الإجرامية ذات طبيعة معقدة وتحكمها العديد من العوامل، منها ما يتصل بالشخص نفسه ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية المحيطة به على تنوع هذه البيئة وتعددتها على النحو الذي تم بيانه.

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة العوامل الاجتماعية و الجغرافية الدافعة إلى ارتكاب الجريمة قد كشفت عن أنه لا يمكن القول من الناحية العلمية بوجود سبب محدد أو عامل بعينه هو الذي يؤدي إلى

ارتكاب الجريمة، فقد ثبت أن ذلك يخالف حقيقة الواقع، كما أنه لا يصلح علمياً اعتبار الجريمة قد وقعت نتيجة العوامل السابق بيانها مجتمعة، فهذا أيضاً يتنافى مع الواقع والمنطق. ولذلك، فإنه لا مفر من الاعتماد على الاتجاه التكاملي في تفسير الظاهرة الإجرامية، حيث يقوم هذا الاتجاه على دراسة العلاقة بين عدد من العوامل السابق بيانها لإظهار ما قد يوجد بينها من تفاعل قد يؤدي إلى ارتكاب نوعية معينة من الجرائم، أو على الأقل يظهر أعراضاً غير مطمئنة تنبئ عن احتمال إقدام الشخص على ارتكاب الجريمة، وفي ذلك ما يعينه على تقديم تفسير مقبول للظاهرة الإجرامية. ومن ناحية أخرى، فإن ما يؤخذ على الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين العوامل الاجتماعية و الجغرافية (الطبيعية) وبين الظاهرة الإجرامية أنها بحثت هذه العلاقة على أنها علاقة حتمية؛ بمعنى أن توافر عامل ما لا بد وأن يؤدي بمن توافر لديه إلى ارتكاب الجريمة وهذا بطبيعة الحال يخالف حقيقة الواقع التي تثبت في كثير من الأحيان عدم صحة هذا الربط الحتمي بين عامل معين وبين ارتكاب الجريمة؛ فالظاهرة الإجرامية هي في حقيقتها ظاهرة احتمالية في حياة الفرد، وقد لا تقع على الإطلاق رغم توافر عامل أو أكثر من هذه العوامل السابق بيانها

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- طلعت محمد، آخرون. (1982). الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفون. القاهرة: مطبعة مخيمر.
- الشاذلي، ف. ع. (2006). أساسيات علم الاجرام و العقاب. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- بشير سعد زغلول. (2006). دروس في علم الاجرام. القاهرة: دار النهضة العربية.
- بول، غ. (1961). علم النفس الجشطلت. ترجمة، م. صلاح. القاهرة: مؤسسة سجل العرب.
- جعفر، ع. م. (1993). الاجرام و سياسة مكافحته. بيروت: دار النهضة العربية.
- شادية، ع. ا. (1991). العلاقة بين الاتجاهات الوالدية كما يدركها الأبناء والإحساس بالاغتراب لديهم. رسالة دكتوراه دولة غير منشورة جامعة عين الشمس. مصر.
- عثمان، سيد. (1974). علم النفس الاجتماعي التربوي. القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية.
- د، رضا، فرج. (1976). شرح قانون العقوبات الجزائري، الأحكام العامة للجريمة (ط2) الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.
- محمود نجيب حسني. (1988). دروس في علم الاجرام و العقاب. مصر: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.
- أحمد، لطفي. السيد. مرعي. (2016). أصول علمي الاجرام و العقاب (ط1). الرياض: دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع.
- اسحاق، ابراهيم. منصور. (1991). موجز في علم الاجرام و العقاب. بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

المراجع باللغة الاجنبية:

- Deci, R. M. (2000). Intrinsic and extrinsic Motivations: Classic Definition and New Direction. *Contemporary Educational Psychology*(25), 60.

